لا يجوز لوزارة الداخلية اتخاذ أي إجراء حول قضية المساس بالذات الأميرية من دون طلب الديوان الأميري

الخرافي: سمو الأمير حريص على استقرار البلد وتهدئة الأوضاع وتقارب السلطتين

أكد رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي حرص سمو الأمير على استقرار البلاد، والدفع بكل ما من شأنه تهدئة الأوضاع والتقارب بين السلطتين، معربا عن ثقته باستجابة الزملاء الأعضاء للتوجيهات الأميرية السامية والتي تجلت أخيرا في اللقاءين اللذين جمعا سموه مع النواب من مختلف التوجهات.

وأضاف في تصريح الى الصحافيين ان على أعضاء مجلس الأمة مسؤولية ترجمة هذه الثقة من خلال معالجة مواضيعنا بالحكمة، والانتهاء من القوانين والأولويات التي ينتظرها المواطنون الذين وضعوا ثقتهم فينا. وقال: «نحن في مجلس ديموقراطي، ومن الطبيعي استمرار النقاشات والاختلافات التي نأمل ان تعالج بالحكمة، وأنا متفائل بقدرة المجلس على تجاوز هذه المرحلة والعمل على تحقيق ما يتطلع إليه المواطنون».وعن توجه بعض النواب لتقديم استجوابات الى بعض الوزراء، أكد الخرافي ان الاستجواب حق دستوري، وعلى الحكومة ألا تنزعج من هذا الحق مادام متوافقا مع الدستور، لأنه الوسيلة التي تبين الأخطاء وسبل معالجتها، شريطة التزام الجميع بالأسلوب الراقي في النقاش والتحاور والابتعاد عن الإساءة لبعضنا البعض. وسئل عن الاعتراضات النيابية على إحالة وزارة الداخلية مغردين قالت انهم مسوا الذات الأميرية، فأجاب: «ان تقييم اي حديث او تغريدة على انها مس بالذات الأميرية لا يأتي من مجلس الوزراء او من اي وزارة، بل من الديوان الأميري المعني بتقدير هذه الأمور، وطلب اتخاذ الإجراءات القانونية تجاه اي مس بالذات الأميرية - اذا حصل - ولا يجوز لوزارة الداخلية او غيرها اتخاذ اي اجراءات من دون طلب الديوان الأميري». من جانب آخر، أعلن الرئيس الخرافي عن تسلمه طلبا من 12 نائبا بعقد جلسة خاصة للتصويت على كادر المعلمين ومكافأة الطلبة الجامعيين في 14 الجاري، مشيرا الى انه سيستكمل الإجراءات اللائحية اللازمة للدعوة لهذه الجلسة وإبلاغ الحكومة والأعضاء بهذه الجلسة الخاصة. وفيما ان كان سيمنع الجمهور من حضور الجلسة الخاصة، لاسيما بعد الأحداث التي حصلت في الجلسة السابقة، قال: «بعد لقائي رئيس جمعية المعلمين في اعقاب الجلسة الأخيرة، دار حوار حول هذه الأحداث، وطلب مني الصفح والتراجع عن قرار منع المعلمين من حضور الجلسة، ووافقت على ذلك شريطة إبلاغه المعلمين بضرورة الالتزام باللائحة، واحترام الأعضاء، لأن قاعة عبدالله السالم ليست ملعبا».

رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي

رئيس مجلس الأمة هنأ سفيرنا لدى المملكة المتحدة

بعث رئيس مجلس الامة جاسم الخرافي ببرقية تهنئة لسفير الكويت لدى المملكة المتحدة خالد الدويسان لحصوله على جائزة الخدمة الاستثنائية للمجتمع الدولي المقدمة من هيئة الامم المتحدة، وفيما يلي نص البرقية:

«يطيب لي وقد وافتني ببالغ الغبطة انباء حصولكم على جائزة الخدمة الاستثنائية للمجتمع الدولي المقدمة من هيئة الامم المتحدة، ان أهدي اليكم بصدق المشاعر اجمل عبارات التهاني والتبريكات على هذا التكريم الذي جاء تقديرا لجهودكم المتميزة الساعية لخدمة المجتمع الدولي، والذي يعد فخرا للوطن، سائلا المولى عز وجل ان يعينكم ويوفقكم الى ما فيه خير الكويت ورفعة شأنها في ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب السمو امير البلاد المفدى حفظه الله ورعاه».

.. ويهنئ نظيريه في بنما وكمنولث دومنيكا

بعث رئيس مجلس الامة جاسم الخرافي ببرقيتي تهنئة الى كل من رئيس المجلس الوطني في جمهورية بنما هيكتور اباريسيو ورئيسة المجلس الوطني في دولة كمنولث دومنيكا اليكس بويد نايتس وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلديهما.

الخرينج: وزير الداخلية عليه المسؤولية في تطبيق القانون على كل من يمس مسند الإمارة

أكد النائب مبارك الخرينج ان الكويت بلد به قانون يعتبر مرجعا لتنظيم علاقات الأفراد بين بعضهم والبعض ولا نقبل أن يتم كسر القانون.

وأشار ان وزير الداخلية عليه المسؤولية في تطبيق القانون علىكل من يريد الإساءة إلى مسند الإمارة أو الآخرين أو الذي من شأنه أن يحاول هز كيان الدولة.

وأضاف على الوزير عدم الانصياع لأي ضغوط سياسية وأن يطبق القانون وأن يكون الناس أمام مسطرة واحدة والمتهم يبقى بريئا حتى تثبت إدانته موضحا اننا مع النقد وإبداء الآراء والأفكار التي تكون في إطار الحرية المسؤولة وليس قذف وشتم وسب وأننا لا نستطيع أن نوجه الاتهام لأحد ولكن هناك قضاء عادلا في الكويت سيكون هو الفيصل بالنهاية.

وأشار الخرينج الى أن وسائل الاتصال والإعلام اتاحت لنا فرصة التعرف على الآراء والأفكار وأن هذا العالم أصبح جزءا من حياة المجتمع ولكن لابد أن يكون في طريقه الصحيح ومن ضمن شفافية الرأي التي تتميز بها الكويت موضحا ان دستورنا ينص على أن تكون إرادة الأمة حرة وأننا بالكويت ننعم بهذه الحرية التي تتطلب منا أن نكون على قدر من المسؤولية في المحافظة عليها والتعامل بسمو الاخلاق الرفيعة التي طالبنا بها الله ورسوله ﷺ.

مبارك الخرينج

الطاحوس: رئيس الوزراء يتحمل ما آلت إليه الأوضاع

بين النائب خالد الطاحوس ان الاستجواب الذي اتفقت عليه الكتل هو استجواب رئيس الوزراء الخاص بالايداعات المليونية، وعموما من حق اي نائب استجواب اي وزير، ويقدم مساءلته الى الكتل البرلمانية وتناقش محاوره.وقال الطاحوس في تصريح للصحافيين: «ان قضيتنا رئيس الوزراء ونحن ومنذ الايداعات اصبحنا في مفترق طرق مع رئيس الوزراء، فهو والنواب القبيضة في طريق، ونحن في طريق آخر، ولا يمكن ان نلتقي مع الفساد والعبث».

خالد الطاحوس

وذكر الطاحوس ان موقفنا واضح بعدم المشاركة في اللجان البرلمانية، ونحن لا نقبل المشاركة مع «القبيضة» لانهم شركاء في قضية الايداعات مثلما هو رئيس الوزراء وهو يتحمل ما آلت اليه الاوضاع، وعلى الكل ان يتحمل مسؤولياته. وذكر الطاحوس: نحن لا ننزعج من اي استجواب يقدم، لكننا اتفقنا على تقديم الاستجواب الاول الى رئيس الوزراء، الامر ليس هينا، نحن لسنا في قضية شخصية، لكننا لا يمكن ان نلتقي مع ناصر المحمد، ولا يمكن ان نكون معه في طريق واحد، هناك سوء ادارة وفساد انها قضية وطن.

السعدون: لا أملاك أو عقارات أو ودائع لي في قطر

أصدر مكتب النائب أحمد السعدون بيانا استنكر فيه ما أثير مؤخرا حول امتلاك السعدون وعائلته أراضي وعقارات في دولة قطر الشقيقة وجاء في البيان:

استهجن مكتب النائب احمد عبدالعزيز السعدون ما أورده أحد المواقع الإلكترونية، وذكر المكتب انه مخول من النائب السعدون باستنكار ما أورده الموقع المذكور من فجور بالتلفيق والكذب وتعمد الإساءة الى دولة شقيقة والى قادتها وللنائب السعدون شخصيا، نافيا نفيا قاطعا كل ما أورده الموقع المذكور من أخبار ملفقة جملة وتفصيلا، وأكد المكتب ان النائب السعدون لم يسافر منذ عدة سنوات الى دولة قطر الشقيقة وليست له فيها اي ودائع ولا يملك فيها كذلك اي اراض أو عقارات لا بالشراء ولا بالهبة من اي طرف لا في الحاضر ولا في السابق ولم توهب لأي من أبنائه أو لزوجته أي عقارات أو أراض من قبل اي طرف في دولة قطر الشقيقة، كما انه لم يكن للنائب السعدون اي محام موكل عنه في اي يوم من الأيام في دولة قطر الشقيقة وتحدى النائب السعدون من يثبت عكس ذلك.

أحمد السعدون

عسكر: مكافأة لربات البيوت تعادل نصف الراتب المقرر حال التعيين

عسكر العنزي

قدم النائب عسكر العنزي اقتراحا بقانون بصرف مكافأة خاصة لربات البيوت، وجاءت مواد القانون.

مادة أولى: تصرف لربة البيت بناء على طلبها مكافأة شهرية تعادل نصف الراتب الأساسي الذي كانت لتتقاضاه لو أنها عينت في جهة حكومية بحسب المؤهل الدراسي الحاصلة عليه.

ويقصد بربة البيت في تطبيق أحكام هذا القانون المرأة الكويتية المتزوجة والأرملة والمطلقة ولها ولد او اولاد، ولا تتقاضى راتبا او معاشا تقاعديا او مساعدة عامة، ولا تقوم بأي عمل مقابل اجر في جهة عامة او خاصة.

مادة ثانية: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

الحربش: «التنمية والإصلاح» قرّرت استجواب وزيري الداخلية والأوقاف

أعلن النائب د.جمعان الحربش ان كتلة التنمية والاصلاح البرلمانية اتخذت قرارها باستجوابي نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزير الدولة لشؤون الإسكان محمد النومس، مبينا: «ان تحديد موعد الاستجوابين سيقدم بعد اجتماعات تنسيقية مع الكتل البرلمانية وعدد من النواب المستقلين».

وقال الحربش في تصريح صحافي: «إن اعضاء الكتلة الذين باشروا بإعداد صحيفتي الاستجواب وتحديد المحاور اتفقوا على عرضها على الكتل البرلمانية والنواب المستقلين قبل تحديد موعد تقديم الاستجوابين» مشددا: «على ان الموعد لن يتعارض ولن يتداخل مع استجواب الإيداعات المليونية المقرر تقديمه إلى رئيس الوزراء».

وذكر الحربش: «انه سبق وأن طالبنا قبل زهاء الـ3 أشهر وزير الأوقاف محمد النومس بإيقاف الرقابة في تسجيل الخطب على جميع المساجد أو تطبيق الرقابة على الجميع دون استثناء».

وبين الحربش: «ان إيقاف عدد من خطباء المساجد الذين كشفوا واستنكروا جرائم النظام البعثي كان له أثر سيئ على المجتمع، وتسبب في تداعيات خطيرة على وشائج المجتمع الكويتي، خصوصا بعدما بين الخطباء حقيقة ممارسات النظام السوري الذي لم يتورع عن هدم المساجد واغتصاب الحرائر وقتل الأطفال واكراه المسلمين على الشرك بالله، الأمر الذي استنكره القاصي والداني من جميع دول العالم رغم اختلاف مذاهبهم وأديانهم».

وتابع الحربش: «ومع ذلك أبى وزير الأوقاف ان يترك الخطباء يعلنون حكم الشرع، علما بأنه ترك اجهزة وزارته تمارس الانتقائية في الرقابة على المساجد دون أخرى، ما يدلل على أنه لا يصدر القوانين».

ولاحظ الحربش انه بعد ثلاثة اشهر من تحذير الوزير تمادى في أمره، ولم يتراجع عن تطبيق القرارات الجائرة وغير العادلة، واستمر في انتقائيته بإيقاف الشيخين الوصيص والسالم وفي الوقت نفسه ظل صامتا وعاجزا عن تطبيق القانون على الجميع، الأمر الذي لا يجوز ولا يمكن السكوت عنه.

د.جمعان الحربش

تحديد موعدهما يكون بعد اجتماعات تنسيقية مع الكتل النيابية

حماد ومخلد: واثقون من إقرار «المعلمين» و«الطلبة» لتوافر الأغلبية

مخلد العازمي

سعدون حماد

أعلن النائب سعدون حماد انه ومجموعة من النواب تقدموا امس الخميس بطلب لعقد جلسة خاصة يوم 14 نوفمبر الجاري للتصويت على قانوني كادر المعلمين ومكافأة الطلبة واقرارهما لما لهما من أهمية قصوى لهاتين الشريحتين من المجتمع. وأكد حماد في تصريح صحافي ان الهدف من الجلسة الخاصة هذين القانونين هو سرعة انجازهما حتى لا يضيعا في زحمة الاستجوابات المقبلة اذ قد لا يصلهما الدور على الجدول بسبب الاستجوابات وبقية مواد الجدول. وأضاف اننا واثقون كل الثقة بتوافر العدد اللازم والمريح لتمرير القانونين بل ان الرقم قد يتجاوز المطلوب ويفوق الـ 40 نائبا فلا يوجد نائبان مختلفان على هذين القانونين، داعيا الحكومة للاستجابة لرغبة غالبية المجلس في انجاز كادر المعلمين ومكافأة الطلبة وعدم التسويف بشأنهما ووضعهما موضع التنفيذ من أجل صالح هاتين الشريحتين ودعم التعليم في البلاد.

كما أعلن النائب مخلد العازمي انه وعدد من النواب قدموا طلبا لجلسة خاصة لاقرار كادر المعلمين ومكافأة الطلبة بتاريخ 14 نوفمبر الجاري، لأننا نخشى ان «تفركش» جلسة 15 من الحكومة او غيرها بسبب الشد والجذب الذي يصاحب الاستجواب المقدم ضد رئيس الوزراء والذي أصدرت بحقه المحكمة الدستورية حكما.

وقال مخلد في تصريح صحافي ان جلسة 15 ربما تشهد انسحابات او ترفع، فارتأينا ان نطلب عقد جلسة للمعلم لأنه «يستاهل» وسيقر الكادر ومكافأة الطلبة.

وذكر مخلد ان رئيس الوزراء أفحم نواب المعارضة غير مرة، وصعد المنصة في أكثر من استجواب وما يقدم له قضايا تهم وزراء آخرين، وحكم الدستورية حدد مساءلة رئيس الوزراء في سياسات عامة، وهم يخالفون الدستور رغم رفعهم شعار «إلا الدستور» ونحن نخاف الله في بلدنا ونقول لهم اتقوا الله ولا يكون هناك فجور في الخصومة، حتى انهم لم يسلموا على رئيس الوزراء في افتتاح مجلس الأمة وهذه ليست من عادات الكويت ولا الإسلام، ولا حتى الجاهلية، وماذا تترجى من أشخاص لا يسلمون على رئيس الوزراء في حضرة الأمير، حفظه الله، لم يزل خطابه يرج في آذاننا.

وأكد مخلد ان رئيس الوزراء يمتلك الأغلبية وإذا عندهم شيء عليه ونحن اول من يسائله، ورغم بيان الوطني كلها مزايدات، كلها «خرابيط» بالنسبة لوصول عدد مؤيدي الاستجواب الى 25 او 26 نائبا، كل عضو رأسه في مخه، من يضحك على من، الشعب الكويتي واع، في قاعة عبدالله السالم تختلف امور كثيرة.

هايف يحذّر من إقامة حفلات مشبوهة

حذر النائب محمد هايف من إقامة حفلات مشبوهة في عيد الأضحى المبارك، مشددا على ضرورة مراقبة وزارتي الإعلام والداخلية لمثل هذه الحفلات التي تقام أحيانا بعيدا عن أنظار المراقبة وأعين رجال الأمن.

وقال هايف في تصريح صحافي: ان مثل هذه الحفلات لا تحترم فيها الآداب العامة، وتنافي الشريعة والعادات التي جبل عليها أهل الكويت، ورغم ذلك يصر بعض الخارجين عن الآداب على إقامتها في أعياد المسلمين، خصوصا عيد الاضحى الذي يأتي بعد الايام العشر التي تعتبر من أفضل الايام، وبعد يوم عرفة الذي يباهي الله به الملائكة. ودعا هايف وزارتي الداخلية والإعلام الى تشديد المراقبة وعدم التساهل مع إشاعة الفوضى وتقويض القيم والخلق القويم، وهدم المبادئ لدى الناشئة الذين يعتبرون أمل الأمة وعماد الأوطان. وذكر هايف: ان إقامة أي حفل غنائي أو ما شابه يعد تطاولا على الدين الاسلامي وخروجا على الاعراف الاصيلة، ولن نسمح لهذه التجاوزات بأن تمر مرور الكرام والداخلية والاعلام مسؤولتان مسؤولية مباشرة عن إقامة مثل هذه الحفلات التي تنخر بنيان المجتمع.

محمد هايف

12 نائباً يطلبون التصويت على كادر المعلمين ومكافأة الطلبة

قدم اثني عشر نائبا طلبا لعقد جلسة خاصة بتاريخ 14 الجاري للتصويت على قانون كادر المعلمين ومكافأة الطلبة.

وجاء في نص الطلب الذي اعتمده رئيس مجلس الامة ما يلي:

بالنسبة إلى أهمية مناقشة المشروعات بقوانين التالية:

اولا: تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ولجنة شؤون التعليم والثقافة والارشاد عن تعديل بعض احكام القانون رقم «1995/10» في شأن مكافآت الطلبة بجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

ثانيا: التقرير الخامس للجنة المشتركة لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ولجنة شؤون التعليم والثقافة والارشاد عن مرسوم رد مشروع القانون بشأن منح بدلات ومكافآت لاعضاء الهيئة التعليمية للكويتيين بوزارة التربية ومعلمي مدارس وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية.

نطلب نحن الموقعين ادناه الدعوة الى عقد جلسة خاصة للمجلس بتاريخ 2011/11/14 الموافق 18 ذو الحجة لسنة 1432هـ وذلك وفقا للمادة 72 من اللائحة الداخلية لمجلس الامة، وذلك للتصويت على مشروعي القانونيين المشار اليهما على ضوء احكام المادة 72 من اللائحة الداخلية لمجلس الامة.

وجاء الطلب بتوقيع النواب: مخلد العازمي وسعدون حماد وخالد العدوة وسعد زنيفر وعسكر العنزي وغانم اللميع وخلف دميثير ودليهي الهاجري ومبارك الخرينج وسعد الخنفور وصالح عاشور ود.محمد الحويلة.

الدقباسي: متمسكون بتجميد أنشطة البرلمان العربي في دمشق

التقى رئيس البرلمان العربي علي الدقباسي بالدكتور نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية وذلك خلال اجتماعات مكتب البرلمان العربي الذي عقدت بالجامعة مؤخرا وأطلع العربي الدقباسي واعضاء المكتب على نتائج الاجتماع الوزاري العربي الطارئ بشأن الأزمة السورية.

من جانبه قال علي الدقباسي رئيس البرلمان العربي ان الاجتماع انتهى من مناقشة جدول اعماله الخاص بالامور المالية والادارية ونشاط المكتب ولجانه، وذلك بحضور الامين العام للجامعة العربية د.نبيل العربي ونائبه السفير احمد بن حلي حيث اطلعوا البرلمان على المبادرة العربية ونتائج الاجتماع الوزاري العربي بشأن التعامل مع الازمة السورية وما اتخذ من قبل الجانب السوري بشأن هذه المبادرة.

وشدد الدقباسي على موقف البرلمان العربي وتمسكه بقراره بتجميد أنشطة البرلمان العربي في دمشق احتجاجا على ما يجري في سورية من قتل ومس مباشر بحقوق الانسان والحريات.

واضاف الدقباسي: ان ما يهمنا على وجه السرعة هو وقف آلة القتل والقمع والافراج عن المعتقلين في السجون السورية، معتبرا أن هذا هو الحل الحقيقي للكارثة الانسانية التي تشهدها سورية، وهو أمر مهم كي يلتفت العالم الى مخرج حقيقي لهذه الكارثة.

● القاهرة - هناء السيد

علي الدقباسي